تجمع طوائف ام شعب واحد؟

مجالا للتمايز كما يريد البعض ،

٢ ـ تاريخ الطوائف اللبنانية

ان وجود طوائف مسيحية متعددة يعود الى الانقسامات التي
رقت الكنيسة الشرقية وقد حصلت الانقسامات هذه على ثلاث موجات:
القرن الخامس نشأت الكنيسة النسطورية ومذهب احادية طبيعة
سيح ، وبعدها ، في القرن الحادي عشر ، حصلت القطيعة النهائية
ن بطريركيات الروم الارثوذكس والكنيسة الغربية (روما) ،
خيرا ، حصلت داخل الطوائف الشرقية موجة انقسامات انطلاقا من
رن السادس عشر وغرضها العودة الى كنف الكنيسة الغربية ،

اما حول تمزق الكنيسة الشرقية في القرن الخامس ، فمرده
وفات لاهوتية حول طبيعة المسيح تدعمها في الوقت نفسه تناقضات
ياسية واجتماعية عنيفة بين مصر ، سوريا وارمينيا من جهة وروم
زنطية من جهة اخرى ،

تشكلت من جراء هذه الخلافات خمسة طوائف مستقلة عن كنيسة بيزنطية تؤمن بأحادية طبيعة المسيح ، اي بمذهب ادانة المجمع السكوني في عام ٤٥١ ، وتعبر عن التطلعات القومية للشعوب الخاضعة لسلطة الامبراطورية البيزنطية فتستعمل اللهجات المحلية في الطقوس الدينية ، اي القبطي في مصر والسرياني في سوريا والارمني في ارمينيا . ونشأت الطائفة المارونية في الوقت نفسه تقريبا حول ناسك قديس يتعبد الله في دير قرب حماة ودخل اتباع مار مارون في خلاف مع الكنيسة السورية التي نشأوا في كنفها ، فانشقوا عنها بعد ان لاقوا الاضطهاد وانشأوا بطريركية مستقلة .

حين أتى الفتح العربي ، رحبت به جميع هذه الطوائف المضطهدة

هناك شهادات عديدة من رهبان ورجال دين تؤكد هذا الترحيب . وادت عمليا سيطرة الاسلام الى تكريس تجمع المسيحيين في طوائف مستقلة ومتماسكة يحمي وجودها القانون . فعاشت حياتها وتقاليدها الخاصة الى ان بدأت في القرن السادس عشر الحركة الكبرى للعودة الى حظيرة روما (انضم الموارنة الى روما منذ الحروب الصليبية) وذلك تحت تأثير البعثات الدينية الاتية من فرنسا ومن ثم تدخل روسيا التي جعلت نفسها حامية الروم ـ الارثوذكس .

اما بعد الدولة العثمانية ، فقد دخلت الطوائف المسيحية الثمانية عشر في الشرق في القوميات . ونشأ في لبنان وحده نظام طائفي شجعه الانتداب كما شجعته عوامل مختلفة منها الهجرة الارمنية الى لبنان وهجرة المسيحيين لاسباب سياسية من سوريا والعراق ومصر .

هذا عن تاريخ الطوائف المسيحية ، اما عن تاريخ الطوائف الاسلامية ، فالسنة لم يتحولوا الى طائفة الا في عهد الانتداب حيث فعلوا ذلك في البداية مكرهين لان المسلمين كانوا يشكلون في عهد الامبراطوريات الاسلامية والعثمانية لحم الدولة الحي . وتاريخ الدروز والشيعة الذين شكلوا طوائف فعلية منذ قرون غير مكتوب نظرا لان الدولة الاسلامية لم تعترف لهم بكيان مستقل .

ويتلخص وضع الطوائف الحالي في لبنان في وجود احدى عشر طائفة مسيحية تتوزع بين الكنيسة الشرقية والغربية وثلاث طوائف اسلامية ، هذا بالاضافة الى الطائفة اليهودية .

ان استعادة هذا التاريخ مفيدة لدحض الوعي الخرافي للتاريخ عند موارنة جبل لبنان . فحين يستعيد الماروني مثلا ظروف مجيء الموارنة الى جبل لبنان ، يتكلم عن « الاضطهاد في سوريا » وسوريا تعني في وعيه الوضع السوري الحالي في عنصريه الاساسيين : العروبة والاسلام بينما المقصود فعليا الكنيسة السورية الشرقية . اما عن سيطرة الاسلام ، فالماروني يبرر وضع اهل الذمة كمواطنين درجة ثانية ، بينما ينسى ان الشيع الخارجة عن الاسلام لم تكن حتى تتمتع بحق الوجود ككيانات مستقلة ...

٣ ـ الدستور وتشريعات الطوائف في الدولة اللبنانية

صيغت التشريعات الحالية للطوائف اللبنانية خلال مرحلتين : في عهد الانتداب حيث اكدت السلطة النظام الطائفي ورسخته كما مدته من جهة اخرى الى التجمعات الاسلامية التي لم تكن تتمتع به بعد ، ومن ثم في عهد الاستقلال .

نتحدث غالبا حين نتكلم عن ارساء العلمانية في النظام اللبناني عن تعديل الدستور . ان الدستور الذي منحته سلطة الانتداب للدولة اللبنانية في عام ١٩٢٦ لا يلعب فعليا ضمن هذه التشريعات الا دور غطاء لبنية تحتية من القوانين اللاحقة . فهو يكرس في مواده ٩ ، ١٠ وخاصة ٩٥ الطائفية السياسية . انما الانظمة الداخلية الفعلية للطوائف التي تكرس تقوقع كل طائفة على نفسها ، باعتبارها كيانا سياسيا فعليا ، وتمنع حركة تدامج المجتمع اللبناني أتت فيما بعد في قوانين لاحقة .

المادة التاسعة من الدستور تضمن وجود النظام الطائفي كما تبشر ايضا بتصميمه ـ المادة العاشرة ، في معرض تحدثها عن التعليم في لبنان ، تؤكد على حق الطوائف في مدارس خاصة لها . ولكن النص الذي يمثل الوجه السياسي للطائفية هو نص المادة ٩٥ حيث يحكى عن التوزيع الطائفي « العادل » في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارات . هذا الاجراء تعتبره المادة نفسها مؤقتا الا انها لا تضع له اي حد الا الاساءة لمصلحة الدولة مما جعل التوزيع يمتد الى كل مرافق الدولة ، في الوضع الذي نعرفه حاليا .

ايضا ، لعب الانتداب دورا هاما في التشريعات الخاصة بالطوائف. وقد فكرت فرنسا منذ بداية انتدابها بوضع نظام عام للطوائف الموجودة في سوريا ولبنان على حد سواء الا ان مشروعها هذا اصطدم بصعوبة تحويل وعي افراد الطائفة السنية الى وعي طائفي ، وذلك بسبب وعي الاسلام السنة لكونهم جوهر الدولة واساسها في الدولة الاسلامية والعثمانية . وقد دخل الشعور الطائفي الى الاسلام السنة في لبنان حين شعر هؤلاء انهم معزولون بين اكثرية مسيحية فاعلة وقد قطعت جميع العلاقات التي تصلهم بالسنة في الداخل .

ويبدو ان مشروعا لتنظيم وضع الطوائف القانوني قد رأى النور في سنة ١٩٢٦ وكان يحد من صلاحيات المحاكم الطائفية كما انه كان يتوقع اقرار الزواج المدني . وقد رفض بسبب معارضة الطوائف بأجمعها له . اما القرارات التي اصبحت نافذة ، فهي القرار رقم ٦٠ الذي عدله القرار رقم ١٤٦ . وحدد الاول في عام ١٩٣٦ بينما حدد الثاني في عام ١٩٣٨ .

لقد شكلت هذه القرارات تحولا فعليا في النظام الطائفي الموروث عن السلطة العثمانية والمعمول به منذ قرون اذ انها وحدت المستوى بين اهل الذمة والطائفة السنية المهيمنة في الاسلام كما كرست «حرية المعتقد» بشكل مطلق . هذه الحرية كانت موجودة في الاسلام انما بشكل سلبي اي انه كان ممنوعا على المسلم اجبار اهل الذمة على اعتناق الاسلام . ايضا ، في القرار رقم ٦٠ ، كرس حق اي شخص في الخروج من طائفته والدخول الى طائفة اخرى .

أتت المعارضة الفعلية لهذه القرارات في سنة ١٩٣٩ حيث احدثت ضجة كبيرة في دمشق ، في الاوساط الاسلامية . وكانت اجواء اوروبا تتلبد بغيوم الحرب العالمية الثانية فاخطر حينئذ المفوض السامي غبريال بويو ، خوفا من الهياج الشعبي ، لايقاف مفعول القرارين بالنسبة للمسلمين وحصره في « الطوائف التاريخية » فعلا اي المسيحية منها واليهودية .

اكملت عهود الاستقلال ما ارساه الانتداب فكان قانون ٢ نيسان ١٩٥١ . وقد صيغ كتنازل لرؤساء الدين المسيحيين بعد تعديل الدستور لجهة التمديد لبشارة الخوري . وهو يحدد صلاحيات رؤساء الطوائف ونظامها الداخلي بالنسبة للطوائف المسيحية والطائفة اليهودية (١٢ طائفة) . وهذه الصلاحيات تشمل كل الاحوال الشخصية : العائلة وتكوينها ، وجودها واستمراريتها .. كما انها تشمل ايضا الاوقاف والمؤسسات الخيرية .

ان قانون ١٩٥١ كرس النظام الطائفي بشكل قوي جدا اذ انه جعل من الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية كيانات سياسية تتمتع باستقلاليتها وتحكمها انظمتها الداخلية .

اما بالنسبة لمسألة الارث ، فقد خضعت في الطوائف المسيحية ، ومنذ الفتح الاسلامي ، للشريعة الاسلامية مما طبع العائلة المسيحية واليهودية بالطابع البطريركي حتى أتى قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ واسمه « قانون الارث لغير ـ المسلمين » فوضع المساواة المطلقة بين ورثة الجنسين ، بالنسبة لربا ط ، لقد عمق قانون ١٩٥٩ الفجوة بين المسلمين واهل الكتاب .

اما القوانين التي تناولت وضع الطوائف الاسلامية ، فلم تأت الا بعد الاستقلال وهي تشكل الظاهرة السياسية الاكثر اهمية منذ بداية عهد الاستقلال اي ظاهرة توسع النظام الطائفي كي يضم الاسلام الى كنفه .

أمّن المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الصادر في ١٣ كانون الاول ١٩٥٥، أمّن للطائفة السنية استقلالية فعلية بما يختص بحياتها الدينية والاجتماعية والادارية والمالية . كما عدد المجالس الاسلامية السنية المختلفة ونظمها . ولكن الطابع القطير لهذا التشريع اثر في التعديل الذي ادخله عليه قانون ٢٨ ايار ١٩٥٦ الذي يسمح للمجلس المختص ضمن الطائفة تعديل المرسوم الاشتراعي نفسه ، بالرغم من انه صادر عن المشرع اللبناني .

بذلك ، اصبحت الطائفة السنية عمليا كيانا سياسيا مستقلا . ولم تعترف لها الدولة بوجودها الخاص الا لتسلخها عن السيادة الوطنية .

بالنسبة للطائفة الشيعية ، لم يكن معترفا بوجودها كطائفة في ظل السيطرة العثمانية ولم يتسن لها ذلك الا تحت الانتداب . وكان ينبغي مبدئيا ، على اثر صدور المرسوم الاشتراعي الرقم ١٨ ، اصدار تشريع اخر يختص بالشيعة . اتى هذا التشريع الى الوجود بعد تردد طويل وبشكل قانون رقم ٦٧/٧٢ في ١٩ ك١ ١٩٦٧ وهو ينظم احوال الطائفة الشيعية في لبنان فيجعل من مرجعها الاخير النجف في العراق ، اي خارج الاراضي اللبنانية .

اما الطائفة الدرزية فهي لم تتمتع بأي نظام خاص خارج لبنان حتى سنة ١٩١٨ اي حتى انحلال الدولة العثمانية لكن وجودها كطائفة منذ القدم سمح باستمراريتها الطائفية دون اي نص مكتوب . وقد حصل الدروز على نظامهم الطائفي في قانون صدر في ١٣ تموز ١٩٦٢ حيث حددت سلطات المجلس الطائفي وشيخ العقل .

الا ان الذي يلفت الانتباه في وضع مجالس الطوائف الاسلامية الثلاث هو ان الدولة تضع يدها عليها عمليا اذ انها تمدها بالمال ، مما يجعل من افراد هذه المجالس موظفي دولة بمعنى ما .

نستنتج ، بعد هذا العرض لتشريعات الطوائف اللبنانية ان الشعب اللبناني لم يكن سوى تجمع طوائف تتعايش بموجب اتفاق عام . هذه الصلاحيات القانونية للطوائف تؤدي الى حتمية انعدام اي شعور تضامن او انتماء موحد في صفوف الشعب الذي لا يشكل قومية بالمعنى الغربي الحديث (١) . ايضا ، لقد عملت عهود الاستقلال بأجمعها على تكريس الطائفية وترسيخها قانونيا فلا عجب ان تكون ثمرة ربع قرن ونيف من الاستقلال الوثيقة الدستورية الشهيرة التي عرفناها مؤخرا والتي « تؤكد » التوزيع الطائفي للمناصب بشكل مكتوب ، بعد ان كان الدستور اقرها بشكل مؤقت .

---

(١) وهذا يفسر الضحالة النظرية لدعوة القومية اللبنانية .